

أبريل ١٩٨٤م «تجارة الرياض»

أبا الخيل في حديث خاص لـ«تجارة الرياض»

المشاريع الضخمة ستنتهي هذا العام فيتغير الإنفاق ويتقلص العجز!

تنمية الموارد البشرية لها الأولوية كعنصر أساسي لتحقيق أهداف

استراتيجية...

زادت مساهمة القطاع الأهلي في الناتج القومي الحقيقي للقطاعات غير البترولية

من ٢٥% عام ١٣٩٣هـ إلى ٥٢% في العام الماضي....

استقرار الأسعار يعتبر مؤشراً صحياً يعزز مكتسبات التنمية ويحافظ على المدخرات

ويزيد الدخول الحقيقية...

وقد كان للأسس التي روعيت في إعداد هذه الموازنات أثرها الملموس في دعم الاقتصاد

الوطني.. وإحداث التغيير في بنيته، وزيادة إسهام المواطنين في التنمية، وتحقيق الرفاهية

الاجتماعية وزيادة الفعالية الاقتصادية والإدارية..

وبالفعل فقد أكدت المؤشرات الاقتصادية إيجابية الإجراءات التي اتبعتها المملكة في احتواء

التراجع في أسعار النفط.. وتحول الإنفاق على التجهيزات الأساسية إلى الإنفاق على تنمية

القطاعات الإنتاجية، وزادت مساهمة القطاع الأهلي في الناتج القومي الحقيقي للقطاعات غير

البترولية وأصبحت فرص الاستثمار لهذا القطاع -داخل المملكة- متنوعة وواسعة وعوائدها

مجزية.. وبفضل ما تتمتع به من ضمانات وحماية من المخاطر التجارية وغير التجارية..

تحول جانب كبير مما كان يستثمر منها في الخارج إلى داخل البلاد للتمتع بهذه المزايا..

أكد هذه الحقائق معالي الأستاذ محمد أبا الخيل ويزر المالية والاقتصاد الوطني في حديث

خاص لـ«تجارة الرياض» تناول بصورة مركزة ملامح ومؤشرات الموازنة العامة للدولة.. وماذا

قدمته للمواطن.. وما الذي تطالبه به لدعم الاقتصاد الوطني بالنسبة لسلوكة الإنفاقي

والإستثماري..

❖ ماذا تقول للمواطن العادي غير المتخصص إذا أردنا تعريف الموازنة العامة؟

- الموازنة العامة هي ببساطة عبارة عن تقدير لما تتوقع الدولة الحصول عليه من إيرادات

من جميع المصادر ابتداء بإيرادات البترول إلي إلى الإيرادات من الرسوم الجمركية إلى

إيرادات الزكاة إلى طوابع البريد.. يقابل ذلك تقدير لما ستصرفه الحكومة على جميع أوجه

الإفناق على وجه التحديد سواء رواتب الموظفين فرداً فرداً.. أو ما تصرفه الأجهزة الحكومية من مصاريف إدارية بسيطة إلى المشاريع التي تعتمد عليها الحكومة لتعتمد لكل مشروع على حدة بتكاليفه الإجمالية التي لا يجوز تجاوزها ثم ما سيصرف عليه خلال السنة المالية.. أي سنة الميزانية.. وهكذا فإن الميزانية برنامج مفصل يشمل كل ريال للدولة وكل ريال تصرفه ابتداء من أول رجب إلى آخر يوم من جمادي الثانية، وإذا حصل ما يوجب أي تعديل سواء كان إضافة أو خفض أو نقل مبلغ من نوع ن المصروفات إلى آخر فإنه يبحث أولاً في وزارة المالية ثم يتخذ عليه القرار اللازم وتدعل البيانات طبقاً لذلك.

❖ ما هي أهم الملامح الأساسية للموازنة العامة للدولة للعام ١٤٠٤-١٤٠٥هـ؟

- من الملامح الأساسية للموازنة للعام ١٤٠٤-١٤٠٥هـ التحول من الإفناق على التجهيزات الأساسية إلى الإفناق على تنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد والإرتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين في حقول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبلدية والإسكان والمرافق العامة، وهذه الملامح ستظل بارزة خلال السنوات القادمة إن شاء الله.

❖ ما هي النواحي التي أكدت عليها الموازنة العامة للدولة بالنسبة لخطة التنمية الاقتصادية

رغم وجود عجز الموازنة، وتمويله من الاحتياطي العام لاستغلاله في خدمة أهداف الخطة؟
- تعتبر الميزانية العامة للسنة المالية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ امتداداً للسنوات الأربع الماضية.. حيث أنها السنة الأخيرة من خطة التنمية الثالثة التي تهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ثلاثة هي إدخال تغيير في بنية الاقتصاد الوطني وزيادة اسهام المواطنين في التنمية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة الفعالية الاقتصادية والادارية.

❖ ما الذي تقدمه الموازنة العامة للمواطن في صورة خدمات عامة وخاصة؟

- إن الموازنة بأكملها هي خدمة المجتمع.. أما الخدمات فإن الموازنة تتضمن فتح المدرسة التي يدرس بها أبناء المواطنين وتتضمن القرض الذي يحصل عليه لبناء السكن وتتضمن رواتب الأطباء وثمان الأدوية التي يقدمها المستشفى وقيمة القروض والإعانات الصناعية والزراعية والاجتماعية التي تقدم للمواطنين من مزارعين وصناعيين ومستوردين ومنتجين ومستهلكين وأصحاب المرافق الأهلية الفندقية والتعليمية والصحية وغيرها من المرافق الأهلية الأخرى.. ومساعدات الضمان الإجتماعي والرعاية الإجتماعية لذوي الحاجة والعوز.. كما تتضمن تقديم خدمات الماء والكهرباء والصرف والهاتف وتوفير شبكات

المواصلات والنقل من طرق وموانئ ومطارات واتصالات وعلى العموم فإن السياسة المالية للحكومة تسعى إلى تأمين فرص العمل والإنتاج والعيش الرغيد لعموم المواطنين في مجتمع يسوده الأمن والرخاء تحت ظل الشريعة الإسلامية الشريفة والتقاليد والقيم الأخلاقية للمجتمع السعودي، وذلك عن طريق تديم الخدمات المباشرة بمستوى جيد ومتطور إلى جانب تنمية الموارد الاقتصادية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، ودعم تكوين رأس المال الوطني بتنفيذ المشاريع الرأسمالية وبرامج التنمية وتعزيز الدفاع عن البلاد واستمرار ترسيخ الأمن الداخلي والإستقرار الاجتماعي.

❖ ماذا يعني أن ما خصص للتعليم من نفقات يفوق نصف المخصص للقطاع العسكري.. وأن تستمر صناديق التنمية في القيام بدورها في الإعانة والإقراض بنفس معدلاتها؟

- تحظى تنمية الموارد البشرية للبلاد بالأولوية القصوى نظراً لأن هذه الموارد تعتبر العنصر الأساسي لتحقيق الأهداف الأساسية لإستراتيجيات التنمية.. كما أنها في الوقت نفسه هي الغاية التي تهدف هذه البرامج والخطط إلى إسعادها وتوفير الرخاء لها.. ولهذا فإن مخصصات التعليم والتدريب تعكس هذه الحقيقة.

❖ ما الذي تطلبه الدولة من المواطن السعودي -بمناسبة صدور الموازنة العامة- لدعم الاقتصاد الوطني بالنسبة لسلوكه الإنفاقي والاستثماري؟

- المطلوب من المواطن في القطاع الحكومي أن يلتزم بواجبات ومسؤوليات الوظيفة التي يشغلها، وأن يعمل على تحقيق المهام المناطة به على الوجه الصحيح.. أما في القطاع الأهلي فإنه مدعو لاستغلال كل مجال عمل وإنتاج وبيع أصبح متاحاً نتيجة للبرامج والحوافز الكبيرة التي هيأتها الحكومة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية ولعموم المواطنين على مختلف قدراتهم المالية والإدارية والفنية، وقد أخذ القطاع الأهلي زمام المبادرة في استغلال هذه الفرص والدخول في مجالات الإنتاج والإستثمار وتكوين رأس المال العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والتشييد. وإنه مما يدعو إلى الغبطة والتفاؤل الزيادة الملحوظة في مساهمة القطاع الأهلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير البترولية من حوالي ٢٥% فقط في عام ٩٣-١٣٩٤هـ إلى حوالي ٥٢% في السنة المالية المنتهية ١٤٠٣-١٤٠٤هـ.. ومن المؤمل أن يستمر هذا الإتجاه الذي يتطلب من المواطنين ترشيد نفقاتهم وتنمية مدخراتهم ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية في

وطنهم بما يعزز الاقتصاد الوطني من ناحية ويحقق لهم دخول إضافية جيدة من ناحية أخرى.

❖ ما هو دور القطاع الأهلي - في ضوء الموازنة الجديدة- وبعد أن أنجزت الدولة تقريباً مشروعات البنية الأساسية؟

- إن القطاع لأهلي في الدولة ذات النظام الاقتصادي الحر وكما أسلفت في الإجابة على السؤال السابق دور رئيسي وأساسي في تنمية الاقتصاد الوطني وتكوين رأس المال المنتج عن طريق إستخدام الفرص المتاحة التي وفرتها الدولة سواء في مشروعات البنية الأساسية أو في مجال الاستثمارات الإنتاجية التي تعود بالنفع على الجميع.

❖ هل يتوقع -من القطاع الأهلي- المزيد من الإستثمارات في التنمية، بعد عودة ٢٠ بليون ريال مملوكة له إلى داخل البلاد؟

- إن الأموال التي في الداخل كثيرة ولا تعني الإشارة إلى عودة بعضها، أن التنمية متوقفة عليها.. ولكن من الطبيعي أن تعود الأموال الوطنية لأن فرص الإستثمار داخل المملكة متنوعة وواسعة وتتميز بعوائد مجزية كما تتمتع بضمانات وحماية من المخاطر التجارية وغير التجارية قلما تتوفر في أي دولة أخرى، ولهذا فإن عودة رؤوس الأموال الوطنية من الخارج ومساهمتها في زيادة الاستثمارات الزراعية والصناعية في البلاد نتيجة طبيعية لما سبق ذكره.

❖ ماذا يعني هبوط نسبة التضخم من ٤% في العام الماضي، إلى صفر في هذا العام، وانخفاض الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بنسبة «نصف في المائة» رغم الظروف الاقتصادية العالمية غير المستقرة؟

❖ إن إستقرار الأسعار واعتدال مستواها يعتبر مؤشراً صحياً يعزز مكتسبات التنمية ويحافظ على مدخرات الأفراد والأسر وزيادة الدخل الحقيقية لهم. ويساعد على التوسع في الإستثمار لأن رجال الأعمال يعرفون كيف يخططون لاستثمارهم. كما أن إنخفاض معدلات التضخم والرقم القياسي لتكلفة المعيشة يعكس إعتدال هوامش الأرباح وازدياد المنافسة وانخفاض تكاليف الإنتاج وتقلص المضاربات.

❖ هل سيعمل الجهاز المصرفي على زيادة الفرص التمويلية للقطاع الأهلي بعد زيادة حجم الودائع بالمصارف بنسبة ٥,٣%؟

- إن سياسة الحكومة النقدية تسعى إلى ذلك حيث تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي

باتخاذ الإجراءات والحوافز التي تساهم في هذا الإتجاه. فلقد زادت القروض المقدمة من المصاريف التجارية للقطاع الأهلي بحوالي ١٨٪ في العام الماضي عن العام الذي سبقه.. وقد ساهمت هذه الزيادة في توفير السيولة النقدية اللازمة للنشاطات الأهلية. ومن المؤمل أن تؤدي زيادة مساهمته في تمويل مشاريع القطاع الخاص.

❖ ما هي المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد إيجابية الوسائل التي تتبعها المملكة لإحتواء

التراجع في أسعار وإنتاج النفط؟

- إن من المؤشرات الجيدة التي تحققت في هذا المجال هو الزيادة الملموسة في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وخصوصاً الإنتاج الزراعي والصناعي الذي أخذ يسد جزءاً أكبر من إحتياجات البلاد ولعل إنجاز التجهيزات والمرافق الأساسية التي اقتضت طبيعتها وحجمها رصد أموال ضخمة لها وخصوصاً في قطاعات الكهرباء والإتصالات والإسكان والموانئ والمطارات تحلية المياه والطرق ومشاريع الهيئة الملكية للجبيل وينبع والمرافق العامة الأخرى في وقت مبكر يعتبر بحد ذاته من أهم العوامل التي ستساعد في التغلب على التراجع الحاصل في أسعار وصادرات البترول.. وإلى جانب ذلك فإن مشاريع التصدير للصناعات الأساسية والهيدروكربونية في كل من الجبيل وينبع قد بدأ في الإنتاج كما أن البعض الآخر على وشك التشغيل. كما أن من المتوقع استقرار الطلب العالمي على البترول ووقف انخفاضه بسبب الإلتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية. كما أن من المقرر أن تستقر واردات المملكة من السلع والخدمات وتتصف بالثبات نظراً لزيادة الإنتاج المحلي من جهة والإنتهاء من إقامة المشاريع الكبيرة من ناحية ثانية.

❖ هل يؤمل مستقبلاً تخفيض العجز بالعمل على تخفيض قيمة الواردات وزيادة

الصادرات.. ما هي دلائل ذلك؟

- إن أغلب المشاريع الضخمة ستنتهي بنهاية هذه السنة وبالتالي فإن الإنفاق سيتغير.. ولهذا فإن من المؤمل أن يتقلص العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة
❖ وبعد...

فقد أوضحت إجابات معالي الأستاذ محمد أبا الخيل وزير المالية والإقتصاد الوطني في سهولة وتركيز ملامح السياسة المالية والاقتصادية في ضوء الموازنة العامة للدولة. وأكدت على أن الدولة تسير في الطريق السليم نحو تحقيق أهداف الخطة الأساسية وهي التغير في

بنية الاقتصاد الوطني، وزيادة إسهام القطاع الأهلي في التنمية. وتحقيق الرفاهية الإجتماعية،
وزيادة الفعالية الاقتصادية والإدارية.